حـــول تعـداد ١٨٨٢

أ٠د ٠ محمـــد صبحـــى عبد الحكـــيم*

يحدثنا التاريخ ان محـاولات عـــده قـد بذلـت لتقديـر عدد سكان مصر فى مختلـف العصـــور، فى زمـن الفراعنـــه والبطالمـــه ، وفى العصـر العربـــى ٠ وربمـــا كان أكثـر هـذه التقديـــرات أقرب الى الخطـأ منهـا الى الصـــواب ، فبعضهـا كـان مبنيـــا علـى الظـن ، والبعـض الاخـر على تقدير الخراج ٠واحيانا يكـــون التقديـــر بحسـب عدد الجنـود ، وذلـك بافتراض نسـبة معينه بهـــن عدد الجيـــش والسكان عمـــوما ، وأحيانا اخرى يعتمـــد التقديـــر على ما تنبتـــه البـلاد مـن الغـــلال الزراعيـــه بصفـه عامـه ، ومـن القمـح بصفـه خاصـــه وهذه الاسـس التى بنيـــت عليـها هـذه التقديـرات موضـع لـكثير من الشـــك وعرضـــه لمبالغـــة المؤرخيـــــن ٠

ولعـل أول تقدير لسـكان مصـــر يحظـى من الدارسـين بقدر مـن الثقـــه هـــو تقديـــر جـومـار (Jomard) أحد علمـاء الحمله الفرنسيـه عـن عـام ١٨٠٠ ٠ فقـــد استند هـــذا التقديـــر على دراسه تحليليـــه ، أختير لهـا اقليم المنيـا علـــى اعتبـار أنـه يمثـل وسـطا تصلـح لأن تكـون مقياسـا يقـاس عليـــــه سكان القطـــر كلـــه ٠

وكانـت طريقتـــه فـى احصـاء سكـان المنيا أن يطـوف بكل قريه ويطلـــب من شيخهـــا أن يحصر عدد السكان الذكـــور فـى قريتـــه ، وعلـى أساس هـــذا العـــدد يقـدر عـــدد سـكان القريـه ٠ واستخلص جومار أن متوسـط عـــــدد سكان القريـــه فـى مديريـة المنيـــا ٥٨٤ نسمـه ٠ وقـــد احصـى الفرنســيون على خريطـة مصـر الـتى رسموهـا ٣٥٥٤ قريـــه ٠ ثـم حصـر جومـار المـــدن التى يـزيد عـــدد سكان كـل منهـــا علـى ٣٠٠٠ نسمـه فكانـــت ١٨ مدينـــه

---

* رئيس مجلس الشورى

فى القطر كله ، قد رعدد السكان فى كل منها على حده واضاف مجموعهم الى مجموع سكان القرى ، فأصبح مجموع سكان مصر حسب تقديره ٩٥٠ ر ٤٨٨ ر ٢ نسمه ، أى مايقرب من مليونين ونصف مليون نسمه .

وأجريت بعد ذلك عدة تقديرات لسكان مصر خلال القرن التاسع عشر . أولها تقدير سنة ١٨٢١ على أساس كشوف الضرائب ، ثم أجريت أربعة تقديرات ، اثنان منها فى أواخر عصر محمد على (١٨٤٦ ، ١٨٤٨) والاثنان الاخران فى عصر اسماعيل (١٨٧٢ ، ١٨٧٧)

وفى عام ١٨٨٢ أجرى أول تعداد للسكان ، بالمعنى الفنى المقصود من كلمة تعداد وفى ذلك الوقت لم يكن التعداد قد استخدم أسلوبا للاحصاء السكانى الا فى عدد محدود من دول العالم ، لا يتعدى عشر دول . ومن ثم فقد كانت مصر سباقه فى هذا المضمار .

وقد كانت للدول الاسكندنافيه فضل السبق فى اجراء تعدادات سكانها . فقد اجرت الدانمارك والنرويج أول تعداد فيهما عام ١٧٣٥ ، تلتهما السويد فى عام ١٧٤٩ .

ثم عرفت الولايات المتحدة نظام التعداد فى عام ١٧٩٠ . واقتصر الامر خلال القرن الثامن عشر على هذه الدول الاربع دون غيرها من العالم كله .

وشهد القرن التاسع عشر تقدما فى هذا المجال ففى مطلعه أجرت كل من بريطانيا وفرنسا تعداد للسكان لاول مره فى عام ١٨٠١ .

وقد سارت مصر على هذا الاساس معظم الدول الاوربيه فى الاخذ بنظام التعداد . ذلك أن سائر الدول الاوربيه لم تأخذ

بالتعداد الا فى أوائل القرن العشرين ، باستثناء روسيا التى اجرت أول تعداد لسكانها فى عام ١٨٩٧ أى بعد مصر بخمسه عشر عاما أما خارج اوربا وعد الولايات المتحده فيمكن القول بأن الهند تكاد تكون الدوله الوحيده التى سبقت مصر فى هذا السبيل

واذا كان لمصر ان تفخر بسبقها العالمى فى الاخذ بأسلوب التعداد السكانى ، الا أن هذا لا يجعلنا نتردد فى تقييم نتائج ذلك التعداد للتعريف على درجة الصدق فيه .

والواقع أن عام ١٨٨٢ كان اسوأ السنين فى نصف القرن السابق على تاريخه للقيام بعملية التعداد . ولسنا بحاجه الى شرح ما كانت عليه البلاد فى ذلك الوقت ، من انتشار الفوضى واختلال نظام الحكومه على وجه العموم ، وقيام الثوره العرابيه وحدوث الاحتلال البريطانى على وجه الخصوص . كل ذلك من شأنه ان يؤثر الى حد كبير على القيام بهذا التعداد على الوجه المرغوب اذا أن حالة الاهالى المعنويه كانت لاتطمئن الى عمل التعداد خوفا من ان يكون وسيلة للتجنيد .

وثمة أمر أخر ، هو ان النيران التهمت بعض مستنداته وان ادارة التعداد ألغيت عقب الاحتلال البريطانى مباشرة ، وتاخر صدور نتائج التعداد فطرة طويلة .

ويذكر كلياند ان كثيرا من جداول ذلك التعداد لم تطبع فقد جمعت البيانات ونظمت فى جداول ، وذكر فى مقدمة الجزء الاول منه انها ستظهر فى الجزء الثالث ولكن الجزء الثالث لم ينشر ، كما يذكر انه قيل له ان من المحتمل أن تكون جداوله مدفونه فى القلعه . ويذكر (لويس) فى مقدمة تعداد ١٩٠٧ أن تعداد ١٨٨٢ فى حد ذاته كان قاصرا ولم يحصل العداد ون فيه على بيانات تزيد عما نشر فى الجزء الاول باللغه

الفرنسيه . وما نشر فى الجزء الثانى كان ترجمة عربيه للجزء الاول . وأما الجزء الثالث الذى لم ينشر فقد كان الغرض ان تنشر فيه نفس البيانات باللغتين معا .

وتحقيقا لهذا الخلاف بين (لوبس) مدير تعداد ١٩٠٧ و (كليلاند) العالم الامريكى ، ماورد فى مقدمة الجزء الثانى من تعداد ١٨٨٢ المنشور باللغة العربية ، فقد ذكر :

" أما الجزء الاول من مؤلف التعداد الذى نشر بالفرنساويه مشتملا على عدد نفوس القطر المصرى واحصاء بلاده فهو يطبع الان بالعربيه . وقد نشر هذا الجزء الثانى قبل اتمام الاول . واما الجزء الثالث المشتمل على بيان السن والتعليم الابتدائى والصناعه والديانه والمذهب وسير الحال المدنى لأهالى القطر مع جملة ايضاحات ذات منافع عظمى فقد شرع فى تأليفه .

ولم يقدر لهذا الجزء الثالث أن ينشر ، وعليه فان ما بين ايدينا من نتائج تعداد ١٨٨٢ لا يعدو ان يكون ما نشر باللغه الفرنسيه فى الجزء الاول ، وهو ذات مانشر باللغه العربيه فى الجزء الثانى تحت عنوان : " الكشاف للديار المصريه وعدد نفوسها " وهو الجزء الثانى من مؤلف التعداد العمومى لأهالى القطر المصرى وقد صدر عن ادارة التعداد التابعه لنظارة الداخليه .

ولاشك فى ان الظروف التى احاطت بتعداد ١٨٨٢ تجعلنا نعتقد بانه أسفر عن أرقام هى فى الواقع أقل مما يجب ان تكون .

وليس أدل على ذلك من أن بعض الدارسين حاول تصحيح هذه الارقام بطريقه معينه ، فقد صحح كل من (كرج) و (كليلاند) تعداد

سكان ١٨٨٢ على اساس تعداد ١٨٩٧ وهو التعداد الثانى . فقد افترض الاول نسبة ثابته للزياده هى متوسط الزياده السنويه فى القرن التاسع عشر وهى ١ر٦٤ ٪ أما كيلاند فقد أعتبر نسبة الزياده السنويه فى الفتره (١٨٨٢ ـ ١٨٩٧) هى متوسط نسبة الزياده السنويه فى الفتره (١٨٩٧ ـ ١٩٢٧) وهى ١ر٧٥ ٪ ورجع كل منهما الى الوراء من سنه ١٨٩٧ ، فكان عدد سكان مصر عام ١٨٨٢ فى رأى كرج ٧ر٥٥٠ر٠٠٠ نسمه فى حين ان عددهم طبقا لنتائج التعداد ٦ر٨٠٤ر٠٢١ فكأن أرقام التعداد جاءت أقل من الواقع بنحو ثلاثة ارباع مليون نسمه

ولعل من الاسباب التى أدت الى أن أرقام تعداد ١٨٨٢ كانت دون الواقع كثرة عدد البدو فى ذلك الوقت ، ومعظمهم لم يتضمنهم ذلك التعداد ، بل وكثير منهم لم تتضمنهم التعدادات التاليه . وقد كان البدو شديدى النفور من التعداد الأول مما أدى الى عدهم منفصلين حتى فى المناطق التى يعشون فيها مع الفلاحين . بل أكثر من هذ ، فلقد خلق البدو أكبر المصاعب فى وجه التعداد كما هجر كثير من الفلاحين قراهم حتى لايشملهم الحصر . واضطرت الحكومه لمقاومة ذلك الى اتخاذ وسائل متعددة من الترغيب والارهاب .

ولعل من المفيد أن نتعرف على محتوى الجزء الثانى من نتائج التعداد ، ويتضمن كل ماتم نشره منها . ولقد تصدرت هذا الجزء الاية القرانيه الكريمه (لقد أحصاهم وعدهم عدا) . وتنشر تحتها التفسير الاتى " قال العلامه فخر الدين الرازى فى تفسيره قوله (أحصاهم وعدهم عدا) أى كلهم تحت أمره وتدبيره ، وقهره محيط بهم ، ويعلم مجمل أمورهم وتفاصيلها ، لا يفوته شئ من احوالهم وفى تفسير العلامه الخطيب الشربينى (لقد أحصاهم) أى حصرهم وأحاط بهم بحيث لايخرجون عن حوزة وعلمه وقبضته وقدرته ، وكلهم تحت تدبيره وقهره . (وعدهم عدا) أى عد اشخاصهم وأيامهم وانفاسهم وأفعالهم ، فان كل شئ عنده بمقدار ، لايخفى عليه شئ من امورهم

يستطرد البيرسوانه مدير التعداد ليقول : فتمسكت الحكومة المصرية بهذا الامر المفيد واستشهدت على عظم وقعة وحسن نفعه بالقرآن المجيد وكلفتنا بالاشتغال بالتعداد واظهار نتائجه لافادتها لتقدم شئون البلاد ، فقابلنا الامر بالامتثال وانتهى المؤلف على احسن حال .

وقد تضمنت نتائج التعداد فى صفحاتها الأولى بعض الجداول العامة عن عدد السكان تبعا للتقسيمات الادارية الى محافظات ومديريات والى أقسام ومراكز داخل هذه الوحدات الادارية الكبرى وقد صنف السكان داخل هذه الوحدات الادارية الى اهالى مقيمين ، وعربا متصلون بقبائلهم ، واجانب . وقد بلغ عدد العربان (البدو) الذين شملهم التعداد ٢٤٥,٧٧٩ نسمة . أما الاجانب فقد بلغ عددهم ٩٠,٨٨٦ نسمة .

وتضم نتائج التعداد — بعد ذلك — قسمين كبيرين ، اشتمل اولهما على اسماء البلاد والنواحى وتوابعها من عزب وغيرها مع بيان عدد نفوس كل منها . وقد شغل هذا القسم الكبير ٣٣٣ صفحة . أما القسم الثانى فقد شغل أكثر من مائة صفحه وقد اشتمل على اسماء البلدان والنواحى وتعداد نفوسها وتوابع كل كل بلد وناحيه .

ومن الطريف ان نتائج التعداد قد اوردت قبل هذين القسمين الكبيرين بيان معانى اسماء الجهات أى تعريفها . واسماء الجهات التى استخدمت فى التعداد هى : محافظة — مديريه — مركز اوقسم — بندر — ناحيه — ابعادية — كفر — كوم — جزيره — نزله — نجع — تفتيش — جفلك — ميت اومنيه — منشأة او منشية — خلوه .

وقد عرف الكفر — على سبيل المثال — بأنه جهة متزعه من ناحيه قريبة منها وفى الغالب يكون منشؤه من تنازع العائلات وتفرقهم ، ويسمى باسم الناحيه المنتزع منها ، ولاغلب النواحى الشهيرة كفور تابعه لها . أما النجع فيطلق على بعض الجهات بالوجه القبلى يسكنه العربان ويشتغلون بزراعته .

واذا اردنا أن نستخلص بعض المظاهر السكانيه فى مصر من واقع نتائج تعداد ١٨٨٢ ، فلعل فى مقدمة هذه المظاهر هو المدن الكبرى وعدد سكانها . فقد كان ترتيب المدن المصريه تبعا لحجم سكانها على النحو الاتى

— المدينه الاولى هى القاهره ولم تكن تحمل هذا الاسم بصفه رسميه ، فقد كان اسمها محافظة مصر المحروسه . وقد كان عدد سكانها منذ مائة عام ٣٧٤ ر ٨٣٨ نسمه فقط .

— المدينه الثانيه هى الاسكندريه وقد كان عدد سكانها فى التعداد ٢٣١ ر ٣٩٦ نسمه .

ومعنى هذا أن الفارق فى حجم السكان بين القاهره والاسكندريه كان اقل كثيرا مما هو عليه الان .

— اما المدينه الثالثه — بفارق كبير بينها وبين المدينتين الاوليين فكانت دمياط التى تراجعت كثيرا فى ترتيبها على مر السنين . وقد سجل تعداد ١٨٨٢ لمدينة دمياط حجما سكانيا بلغ ٣٤ ر٤٤ نسمه . وجدير بالذكران دمياط فى عام ١٨٠٠ تبعا لتقدير جومار كانت المدينه الثانيه بعد القاهره . وكان سكانها يزيدون عددا على الاسكندريه التى كانت قد تدهورت طوال العصور الوسطى . وكانت رشيد فى عام ١٨٠٠ تشغل المركز الرابع بعد القاهره ودمياط والمحله الكبرى وكان سكانها يعادلون سكان الاسكندريه . وعلى مر السنين طوال القرن التاسع عشر ازدهرت الاسكندريه — وشهدت كل من دمياط ورشيد وتدهورا مطردا .

— وشغلت طنطا المركز الرابع ، وأسيوط المركز الخامس ، والمنصوره المركز السابع ، والمحله الكبرى المركز الثامن ، ودمنهور المركز التاسع ، الزقازيق المركز العاشر . ويتراوح عدد سكان كل من هذه المدن السبع بصفة عامه بين ٢٠ ألفا ، ٣٥ ألفا .

— أما مدن القناه الثلاث ، التى تشغل الان مراكز متقدمه بين المصريه فقد كان عدد سكانها ضئيلا . فقد بلغ سكان بورسعيد ١٦ ر ٥٦٠ نسمه أما سكان الاسماعيليه فقد بلغوا ٤ ر ٢٣٨ . وهذا يوضح الاثر الفعال

لقناة السويس على نمو هذه المدن الثلاث وعلى النمو العمرانى فى منطقة القناه بصفه عامه اذا لم يكن قد مضى — وقد التعداد — ولم تكن مدينة الجيزه — منذ مائة عام — سوى بلده متواضعه رغم انها كانت بندر مديرية الجيزه • فقد سجل التعداد لسكانها ١٣,٣٣٩ نسمه فقط • والواقع ان مدينة الجيزه لم تكن امتدادا عمرانيا لمدينة القاهره فقد كان النيل منذ مائة عام عامل فصل بين ضفتيه ، ولكنه صار بعد ذلك عامل وصل بعد أنشاء الكبارى العديده التى أصبحت ترتبط بين ضفتى النيل ، فأصبحت مدينة الجيزه اليوم جزءا لايتجزأ من مجمع حضرى واحد هو القاهره الكبرى • مائة عام وقد كانت مصر تنقسم الى وحدات ادارية كبرى هى المحافظات أو المديريات فقد كانت تنقسم الى ثمانى محافظات وأربع عشر مديريه • وكانت المحافظات الثمانى هى :

مصر المحروسه (أى القاهره) ، والاسكندريه ، ودمياط ، (كانت تتبعها المطريه) ورشيد ، وبورسعيد والقنال ، والسويس ، والعريش والقصير • وقد عرفت المحافظه فى التعداد بأنها مدينة على شاطئ البحر ماعدا مصر (أى القاهره) ذات توابع أو ضواح يدير أعمالها حاكم ويعرف بمحافظ تابع لنظارة الداخليه •

أما المديريه فقد عرفت بانها أقليم محدود يدير أعماله حاكم يلقب بمدير سواء كان بالوجه القبلى أو البحرى • وكانت المديريات الاربع عشره هى البحيره والغربيه والمنوفيه والقليوبيه والشرقيه والدقهليه والجيزه وبنى سويف والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا (وهى محافظه سوهاج الحاليه) وقنا واسنا (وهى محافظة اسوان الحاليه) •

وجدير بالذكر أن الواحات البحريه والفرافره كانتا تتبعان مديرية الفيوم • أما الخارجه والداخله فكانتا تتبعان مديرية اسيوط •

هـذه هـي بعض الملامح الرئيسيه عن صوره مصر و أوضاعها السكانيه منذ مائة عام ، التى أمكن استخلاصها من نتائج أول تعداد سكانى أجرى فى مصر وهو تعداد ١٨٨٢ .